اسم المصدر: الجزيرة

التاريخ: 10-01-2009 رقم العدد: 13253 رقم الصفحة: 35 مسلسل: 320 رقم القصاصة: 1

غير واضحة تصوير

يهدف إلى إعداد إستراتيجية شاملة لتطوير مرفق القضاء والتوثيق لمدة عشرين سنة مقبلة

وزير العدل ووزير التعليم العالي يدشنان غداً مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء والتوثيق في المملكة

«الجزيرة» - وهيب الوهيبي

يدشن معالي وزير العدل الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ ومعالي وزير التعليم العالي الدكتور خالد بن محمد العنقري يوم غد الأحد مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود لتطوير مرفق القضاء والتوثيق في المملكة العربية السعودية (عدل).

ويهدف المشروع الذي يشرف على تنفيذه معهد البحوث بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة هي إعداد خطة إستراتيجية للوزارة بعيدة المدى للعشرين سنة القادمة من 1430 إلى 1450هـ لتطوير مرفق القضاء والتوثيق. وإعداد خطة تنفيذية مرحلية للخمس سنوات الأولى تشتمل على برامج ومشروعات ومبادرات علمية لتحقيق الخطة الإستراتيجية بعيدة المدى مع وضع آليات للتنفيذ ورصد الميزانية المقررة وتحديد الجدول الزمني، ووضع آليات لعمليات المراقبة والمراجعة الدورية والتطوير الإستراتيجي للخطة ويشمل نطاق مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود لتطوير مرفق القضاء والتوثيق في المملكة كافة الجهات التي تشرف عليها وزارة العدل مع الأخذ في الاعتبار جميع العلاقات والارتباطات مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بعمل الوزارة والتي تم دعوة بعض مسئوليها من أهل الاختصاص للمشاركة في ورش العمل التي تسبق حفل التدشين ومن ضمنها وزارة الداخلية وديوان المظالم وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ومعهد الإدارة العامة والهيئة العامة للاستثمار وهيئة التحقيق والإدعاء العام وعدد من الجهات.

وقد روعي في الخطة الإستراتيجية تفعيل عدد من المحاور وهي: محور الموارد البشرية ويهدف إلى تحديد الاحتياجات المستقبلية للوزارة وآليات الاستقطاب والاستبعاد والتطوير المهاري والنمو المهني، محور الهياكل التنظيمية ويهدف إلى وضع الهياكل التنظيمية الرئيسة والفرعية لأجهزة مرفق العدل والقضاء والتوثيق في المملكة.

محور الإجراءات والنظم والنماذج ويهدف إلى دراسة الإجراءات والنظم الإدارية الحالية في مرفق القضاء والتوثيق وتقويمها واقتراح أمثل الطرق لتبسيطها وإعادة هندستها واستخدام التقنية الحديثة المناسبة لها.

محور البيئة العدلية يهدف إلى دراسة الوضع الراهن لمكونات البيئة العدلية وتحديد الاحتياجات واقتراح وسائل التطوير اللازمة لها.

محور الثقافة العدلية: ويهدف إلى صياغة إستراتيجية لتعزيز متطلبات الثقافة العدلية لدى منسوبي مرفق القضاء والتوثيق في المملكة والجهات ذات العلاقة. وقد استند في إعداد الخطة على احدث أساليب التخطيط الإستراتيجي مع التركيز على منهجية القضاء في المملكة المستمد من مبادئ الدين الإسلامي الحنيف وتشريعاته السمحة الصالحة لكل زمان ومكان مع مراعاة الخطط التنموية والرؤى الاقتصادية المستقبلية.

ويشمل نطاق مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود لتطوير مرفق القضاء والتوثيق في المملكة كافة الجهات التي تشرف عليها وزارة العدل مع الأخذ في الاعتبار جميع العلاقات والارتباطات مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بعمل الوزارة والتي تم دعوة بعض مسئوليها من أهل الاختصاص للمشاركة في ورش العمل التي تسبق حفل التدشين ومن ضمنها وزارة الداخلية ووزارة المالية وديوان المظالم وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ومعهد الإدارة العامة والهيئة العامة للاستثمار وهيئة التحقيق والادعاء العام وعدد من الجهات.

وقد روعي في الخطة الإستراتيجية تفعيل عدد من المحاور وهي:

محور الموارد البشرية ويهدف إلى تحديد الاحتياجات المستقبلية للوزارة وآليات الاستقطاب والاستبعاد والتطوير المهاري والنمو المهني.

محور الهياكل التنظيمية ويهدف إلى وضع الهياكل التنظيمية الرئيسة والفرعية لأجهزة مرفق العدل والقضاء والتوثيق في المملكة.

محور الإجراءات والنظم والنماذج ويهدف إلى دراسة الإجراءات والنظم الإدارية الحالية في مرفق القضاء والتوثيق وتقويمها واقتراح أمثل الطرق لتبسيطها وإعادة هندستها واستخدام التقنية الحديثة المناسبة لها.

محور البيئة العدلية يهدف إلى دراسة الوضع الراهن لمكونات البيئة

د عبدالله آل الشيخ

اسم المصدر: الجزيرة

التاريخ: 10-01-2009 رقم العدد: 13253 رقم الصفحة: 35 مسلسل: 320 رقم القصاصة: 2

د. خالد العنقري

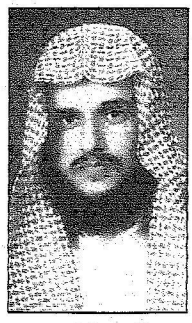

الشيخ عبدالله اليحيى

العدلية وتحديد الاحتياجات واقتراح وسائل التطوير اللازمة لها.

محور الثقافة العدلية ويهدف إلى صياغة إستراتيجية لتعزيز متطلبات الثقافة العدلية لدى منسوبي مرفق القضاء والتوثيق في المملكة والجهات ذات العلاقة.

من جانبه أكد الشيخ عبدالله بن محمد البحيى وكيل وزارة العدل إن القضاء في الإسلام من أسمى الولايات ذلك لأن مرجع القضاء هو الشريعة الإسلامية الغراء التي نصبها الله لعباده في الدنيا حكماً وقسطاً ورضيها لعباده كافلة لمصالحه راعية لحقوقه موازية بين مصلحة الفرد والجماعة، وعمل القاضي هو تمكين سيادة هذه الشريعة القائمة على العدل والمساواة بين جميع الناس ومنصب القضاء في الإسلام يعد من أجل المناصب قدراً وأشرفها ذكراً وأعزها مكاناً وأعظمها خطراً وشأناً لما يتولاه القاضي من الحكم في الدماء والأموال والأعراض وما يتوصل بذلك من ضروب المنافع ودفع المضار ولهذا فالعملية القضائية ليست بالبساطة من مكان وليست بالسهلة كما يتراءى لأول وهلة للعيان لكونها تتطلب معرفة بتطبيق النص الشرعي على الوقائع والمنازعات مما يستلزم العلم بنص الشارع وفهم المراد منه كما يستلزم إلى جانب ذلك معرفة كنه الشيء محل النزاع واستنباط حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات فيستلزم معرفة عادات المجتمع وتقاليده وأعرافه ومن ثم ترجيح حجج بعض الخصوم على بعض ولقد عنيت هذه الدولة المباركة منذ عهد الملك المؤسس الإمام عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود رحمه الله والذي وحد الله على يديه أرجاء هذه البلاد وجمع شتاتها على إقامة شرع الله والتحاكم إليه فأعلن الملك عبدالعزيز يرحمه الله بتاريخ 29-5-1343هـ عن تعيين أو قاض في هذه البلاد الطاهرة وعن رغبة الحكومة أن ترى المتخاصمين يختصمان أمام القضاء ليجري حكم الشرع في القضايا بغير محاباة وأسس الملك عبدالعزيز رحمه الله في عام 1344هـ أول تشكيل لرئاسة القضاة بمكة المكرمة.

وفي عهد الملك فيصل رحمه الله تم إنشاء وزارة العدل عام 1382هـ لتتولى الإشراف على دوائر القضاء وتم اعتماد ميزانية لها، وفي عام 1395هـ صدر نظام القضاء بالمرسوم الملكي الكريم ذي الرقم (م-64) والتاريخ 14-7-1395هـ والذي تضمن إيجاد مجلس للقضاء الأعلى بهيئته العامة والدائمة.

وفي هذا العهد الزاهر لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أكتمل عقد التطوير الشامل للمؤسسة القضائية بالموافقة السامية الكريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله على الترتيبات التنظيمية لأجهزة القضاء وفض المنازعات وصدر المرسوم الملكي ذي الرقم (م-78) والتاريخ 19-9-1428هـ بالموافقة على نظام القضاء الجديد والآلية التنفيذية له وقد تميز هذا النظام بأمور منها: وحدة التقاضي والعمل على ضم اللجان شبه القضائية إلى المحاكم المتخصصة والأخذ بمبدأ التخصص النوعي في التقاضي وذلك بإنشاء المحاكم المتخصصة ورفع درجة التقاضي إلى المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف والتدقيق أمام المحكمة العليا للقضايا الخاضعة لذلك وفق قواعد الاختصاص للمحكمة العليا مما يرفع مستوى الضمانات القضائية، وأهتم النظام بقضاء التنفيذ وإنشاء دوائر التنفيذ في المحاكم العامة وإعادة هيكلة مجلس القضاء الأعلى وإنشاء المحكمة العليا ويعتبر ذلك من ملامح النظام، وأمام هذه النقلة الحضارية التطويرية لمرفق القضاء بما يواكب النهضة التنموية في البلاد، وبناء على المسؤوليات المناطة بوزارة العدل وفق المادة (71) من نظام القضاء الجديد، وتنفيذاً للتوجيهات السامية الكريمة وما صدر من المكرمة الملكية بإنشاء مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء فقد عقدت الوزارة بتوجيهات وإشراف مباشر من معالي وزير العدل الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ العزم على أن يكون التطوير شاملاً لكافة أوجه التطوير والتحديث من خلال إعداد إستراتيجية شاملة لتطوير مرفق القضاء والتوثيق لمدة عشرين سنة قادمة إن شاء الله.